LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/04/2012

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

* تذكير:

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

المغرب ضيف شرف جنيف

يحضر المغرب كضيف شرف في الدورة السادسة والعشرين للمعرض الدولي للكتاب والصحافة، المنعقد في العاصمة السويسرية جنيف خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 29 أبريل الجاري. ومن المرتقب أن يضم الوفد، الذي سيشارك في فعاليات المعرض باسم المغرب، مجموعة من الهيئات والمؤسسات، على رأسها وزارة الثقافة، ووزارة السياحة، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى جانب فعاليات تمثل المجتمع المدني، وكتاب وفنانون وباحثون مغاربة.

زيان يعيد ملفات تازمامارت إلى الواجهة

زوجة صلاح حشاد تنفي توسط المحامي لدى الحسن الثاني لإطلاق سراح زوجها

كذبت عائدة حشاد، زوجة القبطان صلاح حشاد، المعتقل السابق بسجن تازمامارت، تصريحات المحامي محمد زيان، الوزير الأسبق لحقوق الإنسان، الذي ادعى، حسبها، تقديم المساعدة لها ولابنتها وتوسطه لدى الراحل الحسن الثاني لإخراج زوجها من المعتقل الرهيب.

وقالت عائدة حشاد، في بيان حقيقة، إن زوجها، «الذي قضى وقتا رهيبا داخل تازمامارت سيئ الذكر، كان برتبة قبطان وليس كومندان، عما ادعى زيان في حواره مع إحدى اليوميات، واعتقل في ما كان يسمى حادث «البوينغ»، في إشارة إلى عملية استهداف طائرة الراحل الحسن الثاني، وحكم عليه بـ 20 سنة سجنا قضى منها سنة بالسجن المركزي بالقنيطرة قبل اختطافه إلى تازمامارت».

ووصفت زوجة المعتقل السابق تصريحات زيان بالأكاذيب والافتراءات، مؤكدة أنه لم يتدخل لترتيب لقاء لها ولابنتها مع الراحل الحسن الثاني، موضحة أن اللقاء جاء بمبادرة من إحدى قريباتها التي أشارت عليها بالسعي إلى لقاء الراحل الذي كان يتردد على ملعب الكولف، و«فعلا تمكنت من لقائه بمعية ابنتي البالغة آنذاك 15 سنة من عمرها بتاريخ 9 نونبر 1986».

وذكرت عائدة أن الملك الراحل سأل أحد مرافقيه «كم بقي منهم»، وبعد ذلك استجاب لطلب الابنة، وأمر الحرس الملكي بنقلها إلى القصر والاستماع إلى مطالبها.

وعكس ما ادعاه زيان، توضح عائدة أن ابنتها لم تزر المحامي محمد زيان ولم ترتب معه أي مقابلة، مؤكدة «أن كل ما جاء على لسانه عار من الصحة»، و«لا وجود له واقعيا وليس سوى افتراء وحكاية من الخيال».

وكان محمد زيان أكد، في اعترافاته لإحدى اليوميات، أن معرفته بمختفي تازمامارت بدأت منذ قدمت عنده زوجة الكومندان حشاد، وكانت تعمل طبيبة صيدلية، موضحا أنه هو من خطط أن تذهب ابنة صلاح حشاد عند الراحل الحسن الثاني وقال «رتبت للمقابلة، حيث أخبرنا الملك الراحل حينها بوجود تازمامارت، وكنت أنتظر أن تدلي هي بتصريح تذكر فيه الجهد الذي بذلته في هذه القضية، لكن شيئا من ذلك لم يحدث، لا أعرف لماذا يتم التعتيم على بعض الحقائق المهمة».

ويتذكر الوزير الأسبق لحقوق الإنسان كيف جاءت عنده الابنة، بعد مقابلتها الحسن الثاني، وهي المقابلة التي تم الترتيب لها أثناء ممارسة الملك لرياضة الكولف، وهي تقول: «أستاذ زيان، الحسن الثاني لا يعرف شيئا عن وجود تازمامارت، وعندما ذكرت له الاسم نادى على جنرالاته، وراح يسألهم عن تازمامارت هاته ويلومهم على ما يفعلونه في بلاده»، وأنا أسألها أمام الله أن تقول هذا الكلام علنا». وفي موقع آخر من الحوار يقول زيان إنه حين كان وزيرا لحقوق الإنسان بذل جهدا كبيرا «بل وبكيت، حتى يتمكن حشاد من الحصول على جواز سفره كي يستطيع الحضور أثناء مناقشة ابنته رسالة الدكتوراه... بكيت وطرقت كل الأبواب، ذهبت عند إدريس البصري وأحمد رضا اكديرة والتمست منهما أن يخبرا الحسن الثاني بأني أرغب في رؤيته، وكان موقف الأمنيين حينها صارما».

وعكس ذلك، تقول عائدة حشاد إن زيارتها لزيان، حين كان وزيرا لحقوق الإنسان، كانت من أجل حصول زوجها على جواز السفر، و«حتى هذه المهمة كانت دون جدوى تذكر، إذ حصل زوجها على جواز سفره كباقي رفاقه في إطار مجهودات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان».

يوسف الساكت

الداخلية تمنح كريمات لضحايا سنوات الرصاص

ضحايا يشتكون من البطء في تفعيل المقررات التحكيمية ومنهم من حصل على وظيفة أو سكن أو محل تجاري

منحت وزارة الداخلية مأذونيات نقل طاكسيات أجرة إلى عشرات من ضحايا سنوات الرصاص، يأتي ذلك ضمن إطارتفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، إذ جرى تشكيل لجان محلية تابعة لوزارة الداخلية في كل عمالة بهدف إجراء بحث مستفيض حول الأوضاع الاجتماعية للضحايا وذوي الحقوق، الذين صدرت لفائدتهم توصيات تتعلق بالادماج الاجتماعي، وجبر أضرارهم المادية والمعنوية جراء اعتقالهم تعسفيا، ومن بين هؤلاء من حصل على تعويض مالي من الخزينة العامة، وظل ينتظر تفعيل مقرر الإدماج الاجتماعي.

وذكرت مصادر من وزارة الداخلية أن التحريات التي أجرتها مصالحها في كل عمالة وإقليم كانت تروم التأكد من أن الأشخاص الذين صدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية تتعلق بالإدماج الاجتماعي، لا يتمتعون بأي دخل.

من جهة أخرى، شددت المصادر ذاتها على أن التقارير المنجزة من قبل وزارة الداخلية بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، انتهت إلى قرارات إدماج عدد من الضحايا وذويهم في الوظيفة العمومية، مع التمييز بين الحالات التي لأصحابها شهادات الباكالوريا وما فوق، والذين حصلوا على وظائف، والحالات التي لا يتمتع فيها الضحايا بشهادات دراسية تتيح لهم الإدماج في الوظيفة العمومية، والذين حصل أصحابها على كريمات نقل، أو سكن أومحلات تجارية.

وهناك حالات، تكشف المصادر نفسها، تمت إعادة الاعتبار إليها بعد فقدانها لوظائفها السابقة جراء الاعتقال السياسي، وهي الحالات التي تمت تسوية أوضاع أصحابها مهنيا واجتماعيا، إما بإرجاعهم إلى وظائفهم الأصلية بأثر رجعي من خلال حصولهم على جميع مستحقاتهم المالية، من أجور وتعويضات، مع احتساب درجات الترقي في السلاليم الإدارية، أو تعويضهم وإحالتهم على التقاعد في حال ما إذا لم يسمح سنهم بالعودة إلى وظائفهم التي طردوا منها بشكل تعسفي.

في السياق ذاته، شددت المصادر ذاتها على أنه وأمام الضغط الناجم عن اعتصام ضحايا سنوات الرصاص أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تم استعجال صدور عدد من قرارات الإدماج الاجتماعي، همت حوالي 200 حالة من أصل 1200 حالة معروضة على أنظار الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وذكرت المصادر ذاتها أن 30 حالة في البيضاء حصل أصحابها على كريمات نقل، و12 حالة توصل أصحابها بمقررات تفيد حصولهم على سكن من مؤسسة العمران، فيما عدد من المقررات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي مازالت تنتظر الحسم في الدفعة الأولى، التي يشتكي بعض أفرادها من التأخير الذي يطول تفعيل قرارات وزارة الداخلية بشأنها، علما أن رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران توصل بالملفات العالقة التي لم تصدر أي مقررات بشأنها، ولم نتمكن من أخذ رأي محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الموضوع، إذ كان هاتفه خارج التغطية.

وأضافت المصادر ذاتها أن عددا من ذوي الحقوق الذين توفي آباؤهم، تم جبر اضرارهم بحصول أفراد العائلة الواحدة على كريمات نقل مع إدماج بعض الأبناء في وزارة العدل أو الداخلية أو المؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

من جهة أخرى، يشتكي ضحايا من الانتقائية التي تم بها تفعيل توصيات هيأة الانصاف والمصالحة، والبطء الذي يميز التعامل مع بعض الملفات والحالات التي يعيش أصحابها أوضاعا اجتماعية صعبة ويعانون من الهشاشة، ومنهم من أصيب بأمراض مزمنة وبخلل عقلي.

رشيد باحة

ضحايا سنوات الرصاص في مسيرة سابقة بالرباط (عبد المجيد بزيوات)

أنشطة مكثفة لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بروما

عقد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الجمعة المنصرم، سلسلة من اللقاءات مع مجموعة من المسؤولين الإيطاليين همت، على الخصوص، قضايا الهجرة المغربية بإيطاليا والنهوض بحقوق الإنسان ومكافحة التمييز.

وأبرز اليزمي، الذي أجرى محادثات مع ستيفان دو ميستورا، كاتب الدولة بوزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، وديبغو برازيولي، الوزير المفوض ورئيس اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، الاهتمام الخاص، الذي يوليه الجانب الإيطالي للتطور الذي يشهده المغرب في مجال الإصلاحات.

وأوضح اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا التطور الذي يجري على مراحل، بلغ اليوم مستوى متقدم جدا بفضل الإصلاح الدستوري بالخصوص.

وأضاف أن المسؤولين الإيطاليين أشاروا، بالمناسبة، إلى إحداث لجنة وطنية لحقوق الإنسان بإيطاليا، ابتداء من الخريف المقبل، على صورة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو ما سيمكن الطرفين من العمل سويا حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وجرت دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان كذلك للمشاركة في عدد من الأنشطة المقرر عقدها بروما تحضيرا للإحداث الوشيك من قبل وزارة الشؤون الخارجية وبدعم من عمدية روما لمرصد حرية الديانات.

ومن جانبه وجه اليزمي، الذي كان مرفوقا خلال هذه اللقاءات بحسن أيوب، سفير المغرب بإيطاليا، دعوة المسؤولين الإيطاليين للمشاركة في الندوة الدولية التي سينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 2 و3 أكتوبر المقبل، حول القضايا الكونية والخصوصية في مجال حقوق الإنسان.

وأشار اليزمي إلى أن المسؤولين الإيطاليين تطرقا معه لموضوع الحكم بالإعدام، الذي توليه الحكومة الإيطالية اهتماما خاصا، مذكرا في هذا السياق بأن المغرب أوقف تنفيذ الحكم بالإعدام منذ أزيد من 18 سنة.

وكان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان التقى ممثل المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجنوب أوروبا، ومسؤولين بالفرع الإيطالي لمنظمة العفو الدولية (أمنستي)، والمؤسسة الإنسانية كاريتاس، التي تتوفر على مراكز أبحاث علمية حول مواضيع الهجرة ومكافحة التمييز، حيث تمحورت المباحثات حول القضايا المرتبطة بتدبير الهجرة المغربية لإيطاليا، خاصة مراكز الاستبقاء وعمليات الترحيل .

الاتحاد الأوروبي يدعو لإيجاد حل سياسي واقعي ومتوافق عليه لقضية الصحراء

أعرب الاتحاد الأوروبي عن تشجيعه لكل الأطراف المعنية بقضية الصحراء على العمل من أجل إيجاد حل سياسي دائم لهذا النزاع الإقليمي مع التحلي بالواقعية.

وجاء في الإعلان الختامي لأشغال الدورة العاشرة لمجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، أمس الاثنين، في لوكسمبورغ، أن الاتحاد الأوروبي "يشجع كل الأطراف على مواصلة العمل مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بهدف إحراز تقدم في البحث عن حل، مع التحلي بالواقعية وبروح التوافق."

وجدد الاتحاد الأوروبي التأكيد على تمسكه بتسوية هذا النزاع، وعبر عن دعمه الكامل لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي لمساعدة "الأطراف على التوصل لحل سياسي عادل، ودائم ومتوافق عليه."

كما عبر عن تمسكه باحترام حقوق الإنسان، مذكرا بالواجبات المناطة بكل طرف، ومشيدا في الوقت ذاته بدسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والدور المتزايد، الذي أصبح يحظى به في مجال المراقبة والدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك في الصحراء.

من جهته، أكد المغرب أن مجلس الأمن حدد منذ 2007، معايير تسوية الخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية، المتمثلة، على الخصوص، في أولوية المبادرة المغربية للحكم الذاتي، ومركزية المفاوضات كسبيل واحد ووحيد لتسوية هذا النزاع، وأهمية التعاون الكامل والشامل للأطراف ولكل دول المنطقة، وكذلك ضرورة التحلي بالواقعية وبروح التوافق من أجل التقدم في المفاوضات .

وأكد المغرب أن التغيرات الحاصلة في العالم العربي، والتقارب بين الرباط والجزائر، والرغبة في إعادة إطلاق اتحاد المغرب العربي، أمور يتعين استثمارها لفائدة التقدم إلى الأمام نحو البحث عن حل سياسي مقبول ومرغوب فيه من قبل المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، يدعو المغرب الجزائر إلى السماح للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة بالقيام بإحصاء، وتسجيل سكان مخيمات تندوف، طبقا لاتفاقية جنيف لسنة 1951 وبرتوكولها، وقرار مجلس الأمن رقم 1979 الصادر سنة 2011

Provinces sahariennes

L'UE pour une solution politique réaliste

«L'UE pour une solution politique réaliste et mutuellement acceptable à la question du Sahara»

L'UE réaffirme son attachement au règlement du conflit du Sahara et exprime son plein soutien à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable . (Photo : www.un.org)

L'Union européenne encourage toutes les parties concernées par la question du Sahara à oeuver pour trouver une solution politique durable à ce différend régional en faisant preuve de réalisme.

Dans la déclaration finale sanctionnant les travaux de la 10e session du Conseil d'association Maroc-UE tenue lundi à Luxembourg, l'UE encourage toutes les parties à continuer de travailler avec l'envoyé personnel du secrétaire général de l'Onu en vue de progresser dans la recherche d'une solution, en faisant preuve de réalisme et d'un esprit de compromis.

L'UE réaffirme aussi son attachement au règlement du conflit du Sahara et exprime son plein soutien aux efforts du secrétaire général de l'Onu et de son envoyé personnel pour aider les parties à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable . Elle exprime, en outre, son attachement au respect des droits de l'Homme et rappelle les obligations qui incombent à chaque partie, tout en se félicitant, de la constitutionnalisation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et de l'accroissement de son rôle en matière de surveillance et de défense des droits humains, y compris au Sahara.

Pour sa part, le Maroc souligne que le Conseil de sécurité a défini, depuis 2007, les paramètres pour le règlement du différend régional autour du Sahara marocain, notamment la prééminence de l'Initiative marocaine d'autonomie, la centralité de la négociation comme seule et unique voie pour résoudre ce conflit, l'importance de la coopération pleine et entière des parties et de tous les Etats de la région, ainsi que l'impératif du réalisme et de l'esprit de compromis pour progresser dans les négociations.

Le Maroc relève également que les changements survenus dans le monde arabe, le rapprochement entre Rabat et Alger et la volonté de relance de l'Union du Maghreb Arabe (UMA), devraient être mis à profit pour aller de l'avant vers la recherche d'une solution politique voulue et encouragée par la communauté internationale.

Il appelle, dans ce cadre, l'Algérie à permettre au Haut commissariat des Nations unies pour les réfugiés (HCR) de conduire l'identification, le recensement et l'enregistrement des populations des camps de Tindouf, conformément à la Convention de Genève de 1951 et son protocole, et à la résolution 1979 (2011) du Conseil de sécurité.

Publié le : 24.04.2012 - 10h12 - MAP